

التقرير السنوي للجنة المراجعة للسنة المالية المنتهية في 31

ديسمبر 2025م

(شركة بناء للصناعات الحديدية)

## المحتويات

- 1- مقدمة:..... 3
- 2- مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة:..... 3
- 3- تشكيل لجنة المراجعة:..... 3
- 4- اجتماعات لجنة المراجعة:..... 3
- 5- القرارات الهامة والنتائج التي تم التوصل إليها:..... 4
- 6- نبذة عن أنشطة إدارة المراجعة الداخلية:..... 4

## 1- مقدمة:

يسر لجنة المراجعة في شركة بناء للصناعات الحديدية أن ترفع إلى السادة مساهمي الشركة تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، والذي يتضمن تقييم اللجنة لمدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، إضافةً إلى عرض موجزٍ لأبرز الأعمال والأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة ضمن نطاق اختصاصها، وذلك وفقاً للمتطلبات والأنظمة ذات العلاقة. كما يتناول هذا التقرير عرض مسؤوليات اللجنة وتشكيلها، وأهم القرارات الجوهرية التي تم اتخاذها خلال الفترة، إلى جانب بيان رأيها بشأن كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

## 2- مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة:

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المراجعة في مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته المرتبطة بالسياسات المحاسبية، والتقارير المالية، وإدارة المخاطر، وبيئة الرقابة الداخلية في الشركة، وذلك من خلال تقديم التوصيات التي تسهم في تعزيز فعالية هذه الأنظمة وتطويرها بما يدعم تحقيق أهداف الشركة ويحافظ على مصالح جميع الأطراف بكفاءة وبتكلفة مناسبة.

وقد باشرت اللجنة مهامها واختصاصاتها وفقاً لما ورد في لائحة عملها المعتمدة من مجلس الإدارة، من خلال عقد اجتماعاتها الدورية، وإجراء مناقشات منتظمة مع الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية، بما يسهم في تعزيز الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وترسيخ مبادئ الحوكمة الفعالة داخل الشركة.

## 3- تشكيل لجنة المراجعة:

تتكون لجنة المراجعة من الأعضاء المذكورين أدناه:

م	الاسم	الصفة	الوضع
1	وليد بن يوسف بن عيد الخالدي	رئيس لجنة المراجعة	مستقل
2	محمد أبو بكر محمد بكر	عضو لجنة المراجعة	مستقل
3	خالد بن محمد العيد	عضو لجنة المراجعة	مستقل

## 4- اجتماعات لجنة المراجعة:

عقدت لجنة المراجعة أربع اجتماعات عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2025م، وفيما يلي تفاصيل اجتماعات اللجنة التي عُقدت:

م	التاريخ	الحضور
1	2025/3/29م	جميع الأعضاء
2	2025/8/27م	جميع الأعضاء
3	2025/10/27م	جميع الأعضاء
4	2025/12/18م	جميع الأعضاء

## 5- القرارات الهامة والنتائج التي تم التوصل إليها:

- فيما يلي أبرز القرارات والنتائج التي تم التوصل إليها خلال اجتماعات لجنة المراجعة لعام 2025م:
- تمت مناقشة القوائم المالية الأولية لعام 2025م خلال اجتماعات اللجنة المنعقدة في عام 2025م، كما استكملت اللجنة مناقشتها التفصيلية خلال اجتماعات إضافية عُقدت في عام 2026م، قبل رفع التوصية النهائية لمجلس الإدارة باعتمادها، وذلك بعد التحقق من نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
  - اعتمدت اللجنة منهجية تقييم المخاطر وخطة التدقيق الداخلي لعام 2025م، مع استعراض تقارير التدقيق الداخلي لعدد من الإدارات الرئيسية، ووجهت بضرورة معالجة الملاحظات من خلال خطط تصحيحية محددة، مع التأكيد على تنفيذ الجولات الميدانية لتعزيز فعالية الرقابة.
  - ناقشت اللجنة أداء الشركة مقارنة بالموازنة، واستعرضت أسباب الانحرافات في النتائج، خاصة المرتبطة بانخفاض الإيرادات مع التأكيد على تحسين دقة إعداد الموازنات وتعزيز التخطيط المالي.
  - اجتمعت اللجنة مع ممثل المراجع الخارجي، حيث تم استعراض واعتماد خطة المراجعة لعام 2026م بما يشمل نطاق العمل ومستوى الأهمية النسبية والمخاطر الجوهرية، مع التأكيد على استقلالية المراجع الخارجي والتزامه بالمعايير المهنية. كما تم استعراض بعض الملاحظات التي أوردتها المراجع الخارجي، والتي لا تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية، وأكدت اللجنة على متابعتها ضمن جهود التطوير المستمر لتعزيز كفاءة الضوابط والإجراءات المالية والتشغيلية.

## 6- رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية:

تتحمل الإدارة التنفيذية مسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال، يشمل السياسات والإجراءات والعمليات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة.

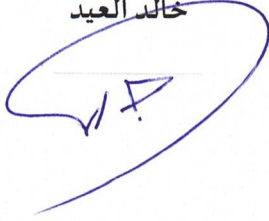
وقد تم إعداد نظام الرقابة الداخلية في الشركة بما يتوافق مع متطلبات الجهات التنظيمية والرقابية ذات العلاقة، كما يتم مراجعته وتقييمه بشكل دوري من خلال الإدارات الرقابية المختصة واللجان ذات الصلة، استنادًا إلى التقارير الدورية المقدمة من الإدارة التنفيذية وتقارير المراجع الخارجي.

وبناءً على ذلك، ترى لجنة المراجعة أن نظام الرقابة الداخلية، بما يشمله من الرقابة المالية وإدارة المخاطر، يعمل بدرجة فعالية مقبولة، مع وجود مجال لتحسين بعض الجوانب. كما تؤكد أن النظام يوفر تأكيدًا معقولًا وليس مطلقًا بشأن تحقيق الأهداف المرجوة، حيث أن أي نظام رقابة داخلية، مهما بلغت كفاءة تصميمه وتطبيقه، لا يمكن أن يوفر تأكيدًا مطلقًا، وإنما يوفر تأكيدًا معقولًا بشأن تحقيق الأهداف المرجوة.

توقيع أعضاء اللجنة:

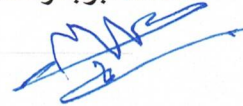
عضو لجنة المراجعة

خالد العيد



عضو لجنة المراجعة

محمد أبو بكر محمد بكر



رئيس لجنة المراجعة

وليد بن يوسف بن عيد الخالدي

